EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر

خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي عن حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر
خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: يناير 2026

إعداد وتحرير

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

ميسون أبو الحسن

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير	5
3	الملخص التنفيذي	8
4	المحور الأول:العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الرابع من عام 2025	13
5	المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2025	19
6	المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الرابع من عام 2025	29
7	توصيات	34

المقدمة

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم (أكتوبر- ديسمبر) 2025،كما يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرّف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا على تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام، و أبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، بما فيها النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، وكذلك الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الفترة محل الرصد، ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسُبل الحد من الانتهاكات، ولا يكتفي المرصد بمر اقبة الانتهاكات، وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها، بل يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

مصادر عملية الرصد

1 - **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، الذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - **ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلّة وما إلى ذلك.

3 -**البحث عبر الأرشيف الرقمي:**للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق

1 - **التوثيق المباشر:** من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أوذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتدوين شهاداتهم/ن وفق آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، وتوثيق ما تعرضوا/ن له من انتهاكات.

2 - **التوثيق غير المباشر:** نلجأ إليه متى تعذّر التواصل مع ضحايا الانتهاكات أوذويهم/ن، وذلك من خلال ما ذكرته الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية عبر صفحاتها الرسمية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الربع سنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال ثلاثة أشهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقرير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر، وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها إلى أضرار: "جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية".

وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 -أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 -أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 -أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: باستخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي -سواء إقليمي أو محلي- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية ضد الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 -ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 -أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة إلى المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص التنفيذي

أولًا: استقراء الانتهاكات والنشاطات

شهد الربع الأخير من عام 2025، وقوع عدد 702 انتهاكٍ.

تصنيفها وفق معيار النوع الاجتماعي، يكشف لنا أن عدد 399 انتهاكٍ قد وقع بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، في حين طال عدد 286 انتهاك صحفيات إناث، بينما لحق عدد 17 انتهاكًا بحق جماعة صحفية تضم صحفيين/ات، نعرف عددهم الإجمالي، لكن لا نعرف كم عدد الصحفيات فيهم، وكم عدد الصحفيين.

أما توزيع الانتهاكات وفق معيار نوع الانتهاك، يكشف لنا، أن هناك 589 انتهاكٍ "حجب حقوق مالية"، وهو الانتهاك الأعلى تكرارًا خلال الربع الأخير من العام؛ بسبب إقدام صحيفة الفجر، على حجب الحقوق المالية لصحفييها؛ إذ حرمتهم -عددهم 173 صحفي/ة- من المرتبات، في شهور: "أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر"، ما يعني 512 انتهاك حجب حقوق مالية في جريدة الفجر فقط، فإذا أضفنا انتهاكات الحجب التي طالت صحفيين/ات البوابة نيوز، ظهر سبب هذا الرقم الكبير.

كما شهد الشهور الثلاث الأخيرة من العام، توثيق عدد 32 انتهاك "منع التغطية الإعلامية"، ثم انتهاك "الحرمان من التواصل مع المحامي"، الذي تكرر وقوعه 16 مرة، خلال جلسات المحاكمة الموضوعية، أو جلسات تجديد الحبس.

ثم انتهاك "الحرمان من المثول أمام القاضي"، و انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، وكل منهما تكرر وقوعه 15 مرة خلال الربع الأخير من عام 2025، ثم انتهاك "استمرار الحبس على ذمة المحاكمة" الذي تكرر 9 مراتٍ، ثم انتهاك "الحرمان من الحديث إلى المحكمة"، و انتهاك "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، وكل منهما تكرر 4 مرات خلال الشهور الثلاث.

في ذات السياق، نجد أن انتهاكات: "قبض تعسفي، جلسة تجديد شكلية، التعرض للضرب" تكررت كل فئة منها 3 مراتٍ، يليها انتهاكات "تعامل / تحدث غير لائق، تحرش، سب وقذف"؛ إذ تكررت كل فئة منها مرتين، وفي ذيل القائمة تأتي انتهاكات "مصادرة / الاستيلاء على منقولات، ضرب قد يفضي إلى الموت"؛ إذ تكرر كل منهما مرة واحدة.

التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من العام، يكشف لنا أن محافظة الجيزة تتربّع على قمة التصنيف؛ إذ وقع في نطاقها عدد 589 انتهاكٍ، يليها العاصمة القاهرة التي شهدت وقوع 71 انتهاكًا، ثم محافظة المنوفية التي شهدت وقوع 13 انتهاكًا، وبعدها محافظة الفيوم التي شهدت 9 انتهاكات، يليها محافظة المنيا التي شهدت وقوع عدد 7 انتهاكات، ثم محافظة بورسعيد بواقع 5 انتهاكات، وبعدها محافظة الاسكندرية التي شهدت وقوع 3 انتهاكات، وبعدها محافظة الاسماعيلية بواقع 2 انتهاك، وفي النهاية محافظات: "القليوبية، الدقهلية، قنا" التي شهد كل منها وقوع انتهاك وحيد.

من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات خلال شهور: "أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر"، وعددها 702 انتهاكٍ، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة للصحفي/ة أو الإعلامي/ة الذي وقع بحقه الانتهاك، أو أحد ذويه، أو من خلال الحضور الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو عبر الإطلاع على مستند رسمي يثبت بما لا يدع مجالًا للشك، وقوع الانتهاك.

تصنيف الانتهاكات من زاوية تخصص الضحية، يكشف أن فئة "محرر صحفي" كانت الأكثر عُرضة للانتهاكات بواقع 418 انتهاكٍ طال هذه الفئة، يليها فئة "مراسل صحفي"؛ حيث وقع بحقها 113 انتهاكٍ.

أما فئة "رئيس قسم" فقد وقع بحقها عدد 54 انتهاكًا، ثم تأتي فئة "مدير تحرير" التي طالها عدد 27 انتهاكًا، بعدها فئة "محرر ديسك" التي تعرّضت إلى 22 انتهاكًا، ثم تأتي فئة "كاتب صحفي" التي طالها 15 انتهاكًا، ثم فئة "رئيس تحرير" التي ارتكب بحقها عدد 12 انتهاكًا.

أما فئة "صحفي مالتيميديا"؛ فقد وقع بحقها عدد 10 انتهاكات، ثم تأتي فئة "نائب رئيس تحرير" التي طالها عدد 9 انتهاكات.

في حين أن فئات: "رسام كاريكاتير"، مصور صحفي"، فقد تعرّضت كل واحدة منهما إلى عدد 7 انتهاكات، بينما نجد أن فئة "سكرتير تحرير" فقد طالها عدد 3 انتهاكات.

حتى فئة "رئيس مجلس إدارة مؤسسة إعلامية"، قد وقع بحقه عدد 2 انتهاك، في نهاية الجدول، نجد أن "مترجم، متخصص SEO ، غير محدد التخصص"، ارتُكب بحق كل فئة منها انتهاك وحيد.

يكشف لنا تصنيف الانتهاكات وفق معيار جهة عمل الضحية، أن العاملين/ات في وسائل إعلام رقمية، كانوا الأعلى عُرضة للانتهاكات؛ إذ طالهم عدد 549 انتهاكٍ خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، في حين نجد أن العاملين/ات في إصدارات ورقية طالهم 129 انتهاكٍ، بقي الصحفيون/ات الذي وقع بحقهم انتهاكات، ولم نقف على تصنيف المؤسسة التي يعملون بها، أو كان صحفي/ة مستقل/ة يعمل لحسابه/ا الخاص (فريلانسر)، وقد وقع بحق هؤلاء 16 انتهاكًا خلال ربع السنة الأخير، وفي ذيل الترتيب تأتي الانتهاكات التي وقعت بحق عاملين/ات بقنوات تلفزيونية، وقد وقع بحقهم/ن عدد 8 انتهاكات.

وفقًا لملكية جهة الضحية، نجد، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أن عدد 664 انتهاكٍ وقع بحق صحفيين/ات يعملون في وسائل إعلام "محلية خاصة"، يليه عدد 18 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ات يعملون في وسائل إعلام "حكومية"، يليه عدد 16 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ات لا نعرف ملكية الجهة التي يعملون فيها، أو يعملون بشكل مستقل /فريلانسر، وأخيرًا نجد أن هناك عدد 4 انتهاكات طالت صحفيين/ات يعملون في مؤسسات مملوكة لأجانب.

آخر الإحصائيات تتعلّق بتوزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك، وفقًا لهذا المعيار، نجد أن "المؤسسات الصحفية" نفسها كانت الجهة الأكثر ارتكابًا للانتهاكات بحق صحفييها، بو اقع 590 انتهاكٍ، يليها "جهات قضائية"، أرتُكب منتسبيها عدد 67 انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، في المستوى الثالث "جهات أمنية" أرتكب منتسبيها عدد 26 انتهاكًا بحق صحفيين /ات وإعلاميين/ات.

في المستوى الرابع نجد أن "جهات حكومية" ارتكبت عدد 11 انتهاكًا، في حين ارتكب "مدنيون" عدد 6 انتهاكات بحق عاملين /ات بالصحافة والإعلام، في المستوى الخامس والأخير يأتي 2 انتهاك ارتكبها منتسبين إلى "مؤسسات رياضية" بحق صحفي.

ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي

يصنف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق ثلاث تصنيفات كبرى.

الأول: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي 5 جهات (نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

الثاني: هذا التصنيف يجمع الجهات ويقسمها بشكل أكبر وفق طبيعة كل منها بحيث تنقسم إلى جهتين كبيرتين إما نقابية: (الصحفيين والإعلاميين) وإما رقابية: (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام).

الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي (بيان، فعاليات، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم).

وفق المعيار الأول: نجد أن نقابة الصحفيين أكثر الجهات نشاطًا، خلال الربع الأخير من العام؛ إذ صدر عنها 123 نشاطٍ، من إجمالي 328 نشاطٍ، أي أن ثلث النشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، قد صدرت عن نقابة الصحفيين منفردة.

أما الهيئة الوطنية للإعلام، تأتي في المركز الثاني من حيث عدد الأنشطة الصادر عنها؛ إذ رصدنا عدد 71 نشاطًا لها خلال الربع الأخير من العام، يليها المجلس الأعلى للإعلام، المؤسسة الحاكمة للنشاط الصحفي والإعلامي في مصر، وقد صدر عنها 68 نشاطًا، ثم نقابة الإعلاميين التي أصدرت 50 نشاطًا، وفي ذيل القائمة تأتي الهيئة الوطنية للصحافة التي صدر عنها 16 نشاطًا خلال الشهور الثلاث.

ووفق المعيار الثاني: أي نوع الجهة صاحبة القرار، نجد أن الهيئات النقابية، قد صدر عنها خلال الربع الأخير من 2025، عدد 173 نشاطٍ من إجمالي 328 نشاطٍ، في حين صدر عن الجهات الرقابية عدد 155 نشاطٍ، ما يعني أن الجهات النقابية كانت الأعلى نشاطًا مقارنة بالجهات الرقابية.

ووفق المعيار الثالث والأخير، أي من زاوية نوع النشاط نفسه الصادر عن هذه الجهات، نجد أن أكثر ما صدر عنها كانت فئة "الخبر"؛ إذ رصدنا 117 خبرٍ عن أنشطة لهذه الهيئات وتحركات قادتها، يليها فئة "إعلان"؛ إذ صدر عنها عدد 88 إعلانًا عن أنشطة تدريبية، أو تعليمية، أو تثقيفية/ أو نقاشية/ أو خدمية/ خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ثم تأتي فئة "التصريحات"؛ إذ صدر عن قادة ومسؤولي الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، عدد 30 تصريحًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بعدها تأتي فئة "القرار"؛ إذ صدر عن هذه الهيئات 25 قرارًا خلال نفس الفترة، بعدها فئة "النعي"؛ إذ أصدرت هذه الهيئات 15 بيان نعي، كما أصدرت في الفترة نفسها عدد 13 بيان تكريم، كذلك صدر عنها عدد 13 بيان موقف عن قضايا هامة متعلّقة بالشأن الصحفي والإعلامي، أو متعلّقة بغيرها، لكن قررت إحدى هذه الجهات التعليق عليها.

كذلك أصدرت هذه المؤسسات عدد 12 بيان تهنئة، ووقّعت 8 بروتوكولات تعاون، كما أصدرت عدد 3 خطابات وجهتها إلى جهات حكومية ذات صِلة، كما أصدرت عدد 2 أمر استدعاء للتحقيق بحق صحفيين/ات وإعلاميين /ات يتبعون لهم، وأخيرًا صدر عنها شكوى وحيدة، وأصدرت إحداها مدونة سلوك.

وبتتبع ما صدر عن هذه الجهات بشكل تفصيلي، يمكن الكشف عن مخرجات كل مؤسسة أو جهة وفق التوضيح التالي:

أولًا: المؤسسات النقابية:

1. نِقابة الصحفيين:

نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا بين الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها 123 نشاطٍ خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توزعت هذه الأنشطة كالتالي، عدد 66 "إعلان" عن نشاط تثقيفي، أو تدريبي، أو خدمي، تقدّمه النقابة، أو إحدى لجانها، يليها صدور عدد 24 خبرٍ عن تحركات مسؤولي النقابة، وعن نشاطات نظمتها، بعدها من حيث الترتيب، تأتي فئة "بيان"؛ إذ صدر عن النقابة عدد 11 بيان موقف، اشتبكت النقابة ولجانها من خلالهم، مع قضايا ذات صِلة بالمجتمع الصحفي، أو قضايا عامة قررت النقابة الاشتباك معها.

في الفترة نفسها، صدر عن النقابة عدد 9 "قرار" تتعلّق بعمل النقابة أو بالملف الصحفي، كما أصدرت النقابة عدد 4 بيانات تكريم، كما وقّعت عدد 2 بروتوكول تعاون، وصدر عنها عدد 2 بيان نعي، وأرسلت عدد 2 خطاب إلى جهات رسمية في قضايا ذات صِلة، وأخيرًا صدر عنها برقية "تهنئة" وحيدة، وتصريح وحيد، وأصدرت مدونة سلوك وحيدة.

2. نِقابة الإعلاميين:

صدر عن نقابة الإعلاميين، خلال شهور (اكتوبر، نوفمبر، ديسمبر)، عدد 50 نشاط، توزعت كالتالي: عدد 14 خبر عن نشاطات الهيئة وتحركات النقيب، عدد 12 تصريح للنقيب أو متعلّق بالنقابة وعملها، كما أصدرت خلال الفترة نفسها عدد 8 برقيات تهنئة، وصدر بحقها 5 فعّاليات تكريم، إما نظمتها النقابة، أو نظمتها مؤسسات للاحتفاء بنقيب الإعلاميين، كما صدر عنها عدد 5 قرارات خلال الفترة نفسها، كما أبرمت عدد 3 بروتوكول تعاون، وصدر عنها عدد 3 فعاليات ثقافية أو تدريبية أو خدمية قدّمتها، وأخيرًا أصدرت عدد 3 بيانات نعي.

ثانيًا: المؤسسات الرقابية:

1. المجلس الأعلى لتنظم الإعلام:

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، هي المؤسسة الأبرز في الجهات الرقابية المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، وقد لا تكون الجهة الأعلى نشاطًا، لكن أنشطتها ذات تأثير واسع، وذات طابع سُلطوي من جهة أخرى.

صدر عن المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد 68 نشاطٍ، جاءت كالتالي: عدد 45 خبر عن نشاطات المجلس وتحرّكات مسؤوليه، وما يتعلق به من قضايا وملفات، كما صدر عن المجلس عدد 5 قرارات، وعدد 4 بيانات نعي، وعدد 3 إعلانات عن نشاطات تدريبية أو تثقيفية أو تنظيمية نظمها المجلس، وعدد 3 تصريحات أطلقها مسؤولين للمجلس، ثم عدد 2 برقية تهنئة، وعدد 2 استدعاء للتحقيق بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، وأخيرًا نشاط وحيد عن كل فئة من هذه الفئات: "بروتوكول، تكريم، شكوى، خطاب".

2. الهيئة الوطنية للصحافة:

الهيئة الوطنية للصحافة، هي أقل الجهات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي نشاطًا، ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى طبيعة الدور الذي تضطلع به، وهو إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، لذلك كل نشاطاتها تتعلّق بذلك، صرف بدلات ومكافئات نهاية الخدمة للمُحالين على المعاش، الحسابات الختامية للمؤسسات الصحفية القومية.. إلخ.

وقد صدر عن الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد 16 نشاط، توّزعت كالتالي: عدد 7 إعلان عن نشاطات وفعّاليات تنظيمية أو تثقيفية أو خدمية قدّمتها الهيئة، وعدد 3 قرار صدرت عنها، ثم عدد 2 تصريح عن مسؤوليها، وأخيرًا نشاط وحيد عن كل فئة من هذه الفئات: "إعلان، قرار، تصريح، خبر، بيان، تهنئة، تكريم".

3.الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة الوطنية للإعلام، هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة "ماسبيرو"، وخلال الشهور الثلاث الماضية صدر عن الهيئة 71 نشاطًا، ويُلاحظ بشكل عام ارتفاع في نشاطات الهيئة بعد تولّي الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة، وقد جاءت نشاطات الهيئة كالتالي: عدد 33 خبر عن نشاطات الهيئة وتحرّكات مسؤوليها، ثم عدد 12 تصريح رئيس الهيئة ومسؤوليها، وعدد 9 إعلان عن نشاطات تثقيفية أو تدريبية أو تنظيمية قدّمتها الهيئة، وكذلك عدد 6 بيان نعي صدر عن الهيئة، وعدد 4 قرارات هامة صدرت عنها، كما وقعت خلال هذه الفترة عدد 2 بروتوكول تعاون، وعدد 2 برقية تهنئة، وعدد 2 تكريم، وأخيرًا بيان موقف وحيد.

ثالثًا- أبرز قضايا المجتمع الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من العام:

نتناول في هذا الجزء أهم التطوّرات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، وفي هذا السياق نتناول هنا، قضية الحد الأدنى للأجور وما ارتبط بها من تطوّرات شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهور الثلاث الأخيرة من 2025.

المحور الأول
العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الرابع من العام 2025

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجّلها المرصد خلال شهور "أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر" من العام 2025؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وهو ما يمثّل مقدمة ضرورية للحد من تكرارها وتخفيف حدتها.

1 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية

شهد الربع الأخير من عام 2025، وقوع عدد 702 انتهاك، تصنيفها وفق معيار النوع الاجتماعي، يكشف لنا أن عدد 399 انتهاكٍ قد وقع بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، في حين طال عدد 286 انتهاكٍ صحفيات إناث، بينما لحق عدد 17 انتهاك بحق جماعة صحفية تضم صحفيين/ات، نعرف عددهم الإجمالي، لكن لا نعرف كم عدد الصحفيات فيهم وكم عدد الصحفيين.

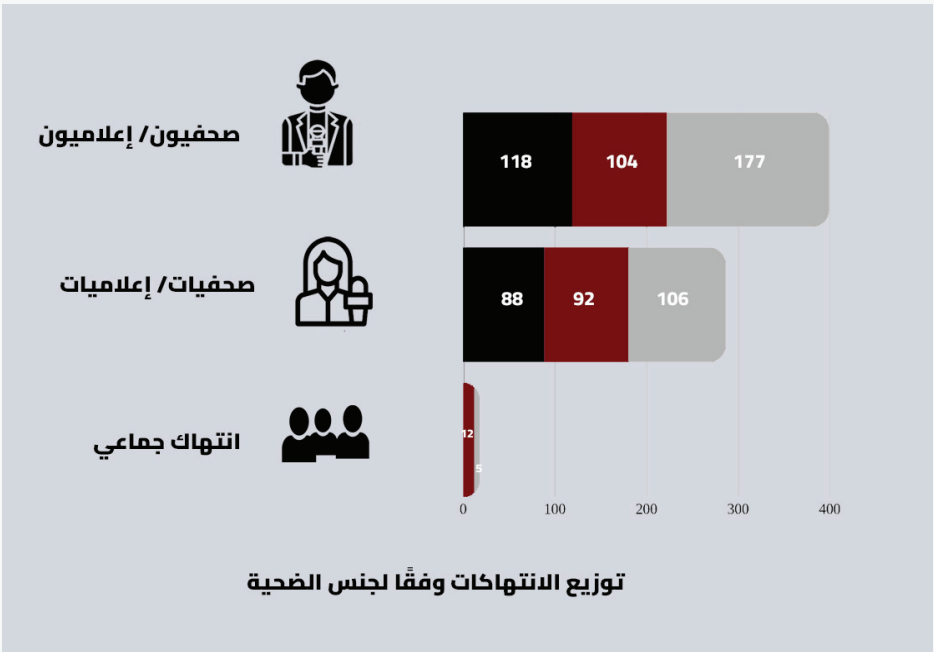

توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية

2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

أما توزيع الانتهاكات وفق معيار نوع الانتهاك، يكشف لنا، أن هناك 589 انتهاكٍ "حجب حقوق مالية"، وهو الانتهاك الأعلى تكرارًا خلال الربع الأخير من العام؛ وذلك بسبب إقدام صحيفة الفجر، على حجب الحقوق المالية لصحفييها/اتها؛ إذ حرمتهم/ن -عددهم/ن 173 صحفي/ة- من المرتبات، في شهور: "أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر"، ما يعني 512 انتهاكٍ حجب حقوق مالية في جريدة الفجر فقط، فإذا أضفنا انتهاكات الحجب التي طالت صحفيين/ات البوابة نيوز، ظهر سبب هذا الرقم الكبير.

كما شهد الشهور الثلاث الأخيرة من العام، توثيق عدد 32 انتهاكًا "منع التغطية الإعلامية"، ثم انتهاك "الحرمان من التواصل مع المحامي"، الذي تكرروقوعه 16 مرة، خلال جلسات المحاكمة الموضوعية، أو جلسات تجديد الحبس.

ثم انتهاك "الحرمان من المثول أمام القاضي"، و انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، وكل منهما تكرروقوعه 15 مرةً خلال الربع الأخير من عام 2025، ثم انتهاك "استمرار الحبس على ذمة المحاكمة" الذي تكرر 9 مراتٍ، ثم انتهاك "الحرمان من الحديث إلى المحكمة"، و انتهاك "إخلاء سبيل بكفالة مالية"، وكل منهما تكرر 4 مراتٍ خلال الشهور الثلاث.

في ذات السياق، نجد أن انتهاكات "قبض تعسفي، جلسة تجديد شكلية، التعرّض للضرب"، تكررت كل فئة منها 3 مرات، يليها انتهاكات "تعامل / تحدث غير لائق، تحرش، سب وقذف"؛ إذ تكررت كل فئة منها مرتين، وفي ذيل القائمة تأتي انتهاكات "مصادرة / الاستيلاء على منقولات، ضرب قد يفضي إلى الموت"؛ إذ تكرركل منهما مرة واحدة.

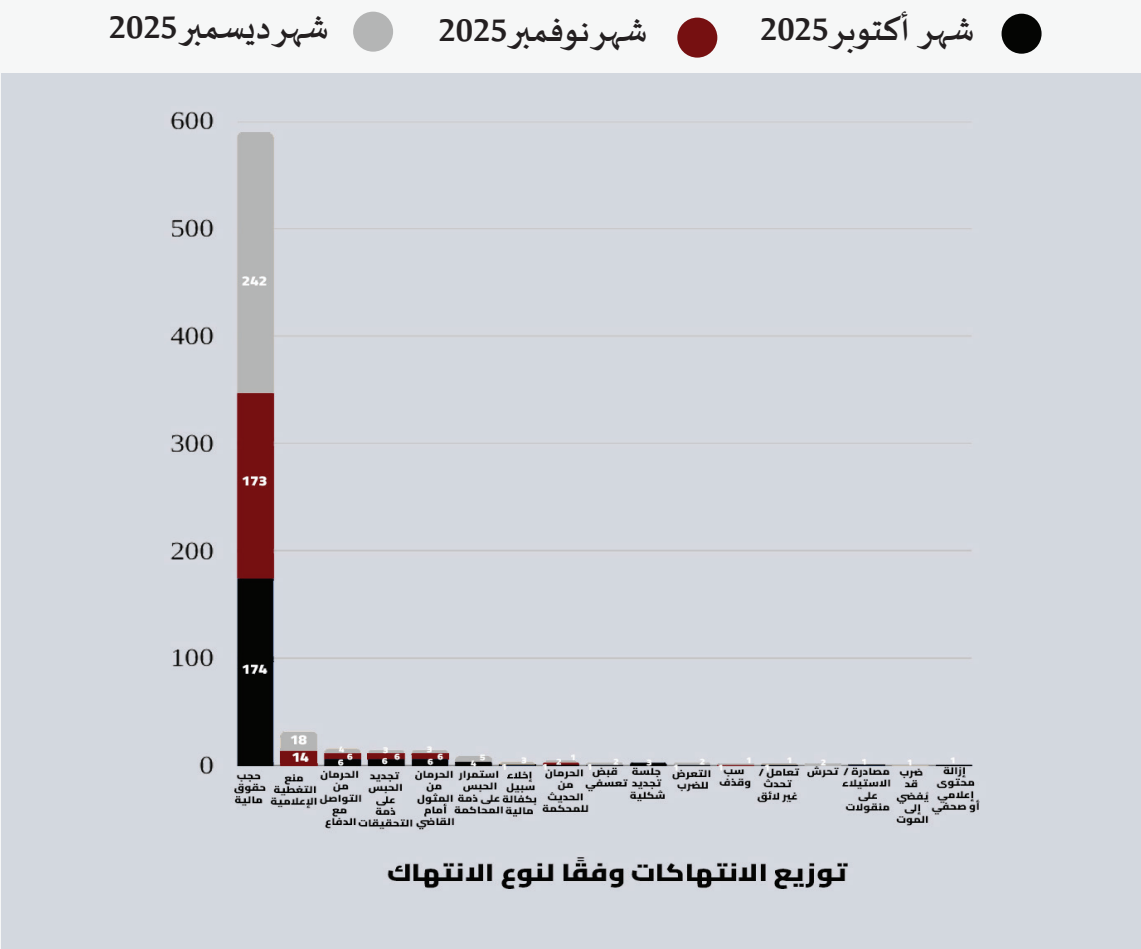

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

3 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها الربع الأخير من العام، يكشف لنا أن محافظة الجيزة تتربّع على قمة التصنيف؛ إذ وقع في نطاقها عدد 589 انتهاكٍ، يليها العاصمة القاهرة التي شهدت وقوع 71 انتهاكًا، ثم محافظة المنوفية التي شهدت وقوع 13 انتهاكًا، وبعدها محافظة الفيوم التي شهدت 9 انتهاكاتٍ، يليها محافظة المنيا التي شهدت وقوع عدد 7 انتهاكاتٍ، ثم محافظة بورسعيد بو اقع 5 انتهاكاتٍ، وبعدها محافظة الاسكندرية التي شهدت وقوع 3 انتهاكاتٍ، وبعدها محافظة الاسماعيلية بو اقع 2 انتهاك، وفي النهاية محافظات: "القليوبية، الدقهلية، قنا" التي شهد كل منها وقوع انتهاك وحيد.

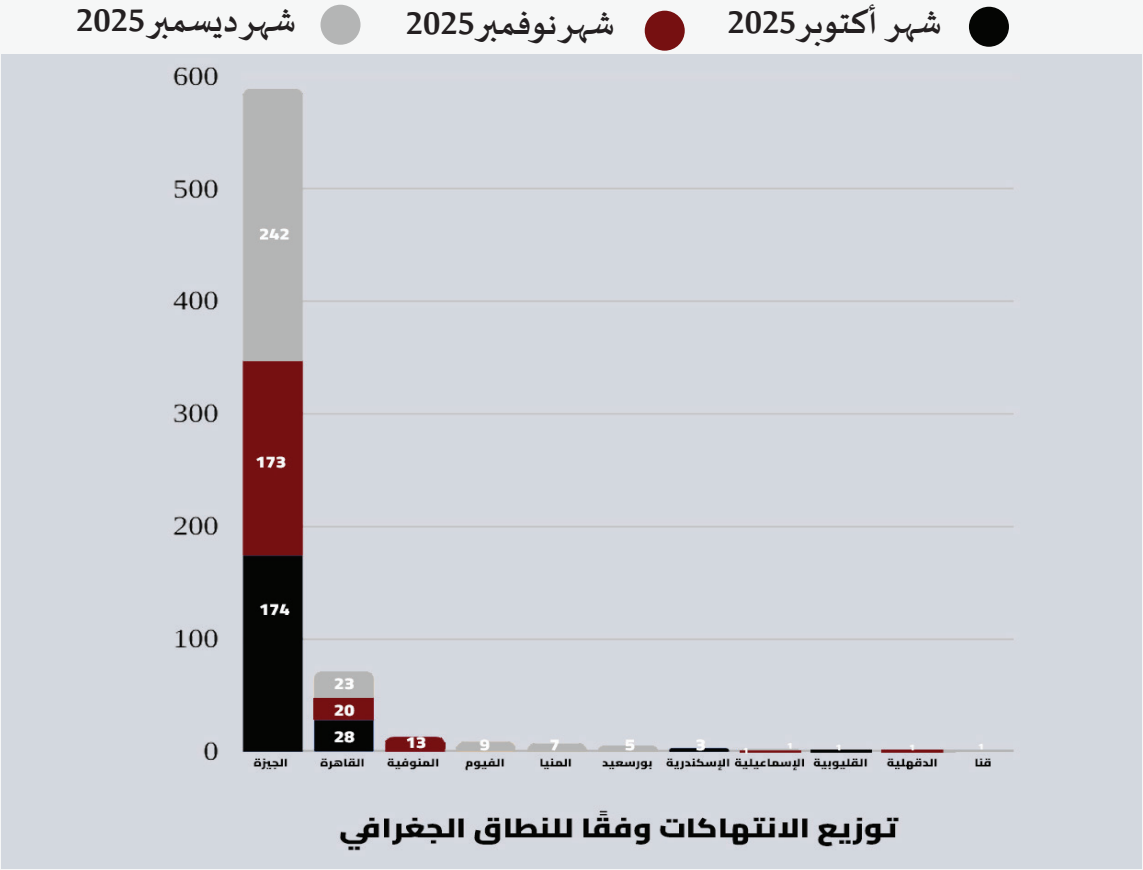

توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

4 - توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق

من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات خلال شهور: "أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر"، وعددها 702 انتهاكٍ، تم توثيقها بصورة مباشرة؛ عبر العودة للصحفي/ة أو الإعلامي/ة الذي وقع بحقه الانتهاك، أو أحد ذويه، أو من خلال الحضور الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو عبر الاطلاع على مستند رسمي، يُثبت بما لا يدع مجالا للشك وقوع الانتهاك.

توزيع الانتهاكات وفقًا لدرجة التوثيق

5 - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية

تصنيف الانتهاكات من زاوية تخصص الضحية، يكشف أن فئة "محرر صحفي" كانت الأكثر عُرضة للانتهاكات، بواقع 418 انتهاكٍ طال هذه الفئة، يليها فئة "مراسل صحفي"؛ حيث وقع بحقها 113 انتهاكٍ.

أما فئة "رئيس قسم" فقد وقع بحقها عدد 54 انتهاكًا، ثم تأتي فئة "مدير تحرير" التي طالها عدد 27 انتهاكًا، بعدها فئة "محرر ديسك" التي تعرضت إلى 22 انتهاكًا، ثم تأتي فئة "كاتب صحفي" التي طالها 15 انتهاكًا، ثم فئة "رئيس تحرير" التي ارتكب بحقها عدد 12 انتهاكًا.

أما فئة "صحفي مالتيميديا" فقد وقع بحقها عدد 10 انتهاكات، ثم تأتي فئة "نائب رئيس تحرير" التي طالها عدد 9 انتهاكات.

في حين أن فئات "رسام كاريكاتير"، "مصور صحفي"، فقد تعرّضت كل واحدة منهما إلى عدد 7 انتهاكات، بينما نجد أن فئة "سكرتير تحرير" فقد طالها عدد 3 انتهاكات.

حتى فئة "رئيس مجلس إدارة مؤسسة إعلامية" قد وقع بحقه عدد 2 انتهاك، في نهاية الجدول، نجد أن "مترجم، متخصص SEO ، غير محدد التخصص"، ارتُكب بحق كل فئة منها انتهاك وحيد.

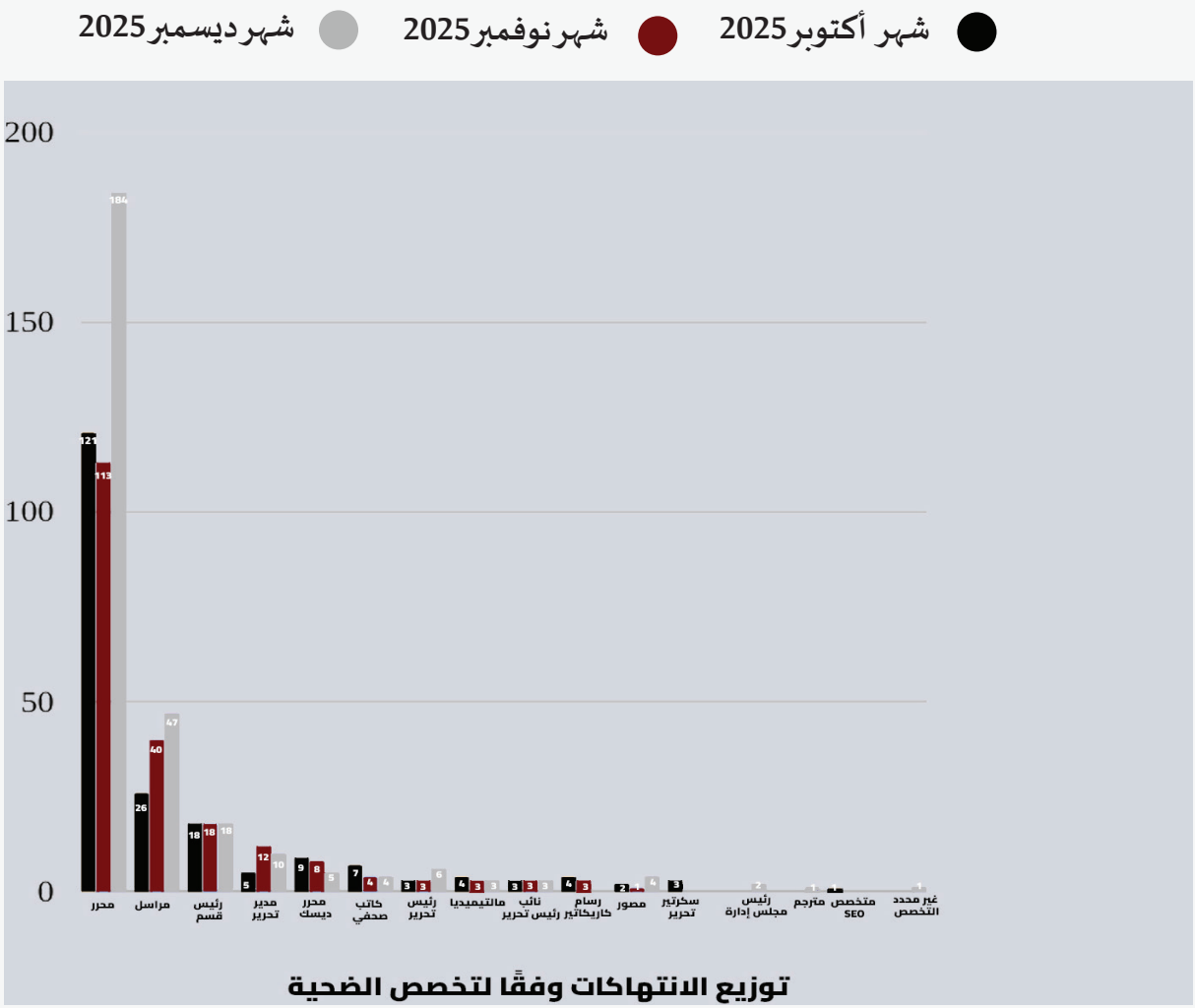

توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية

6 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية

يكشف لنا تصنيف الانتهاكات وفق معيار جهة عمل الضحية، أن العاملين/ات في وسائل إعلام رقمية كانوا الأعلى عُرضة للانتهاكات؛ إذ طالهم عدد 549 انتهاكٍ خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير، في حين نجد أن العاملين/ات في إصدارات ورقية طالهم 129 انتهاكٍ، بقي هناك الصحفيين/ات الذي وقع بحقهم انتهاكات ولم نقف على تصنيف المؤسسة التي يعمل بها، أو كان صحفي/ة مستقل/ة يعمل لحسابه/ا الخاص/ فريلانسر، وقد وقع بحق هؤلاء 16 انتهاكًا خلال ربع السنة الأخير، وفي ذيل الترتيب تأتي الانتهاكات التي وقعت بحق عاملين/ات بقنوات تلفزيونية، وقد وقع بحقهم/ن عدد 8 انتهاكات.

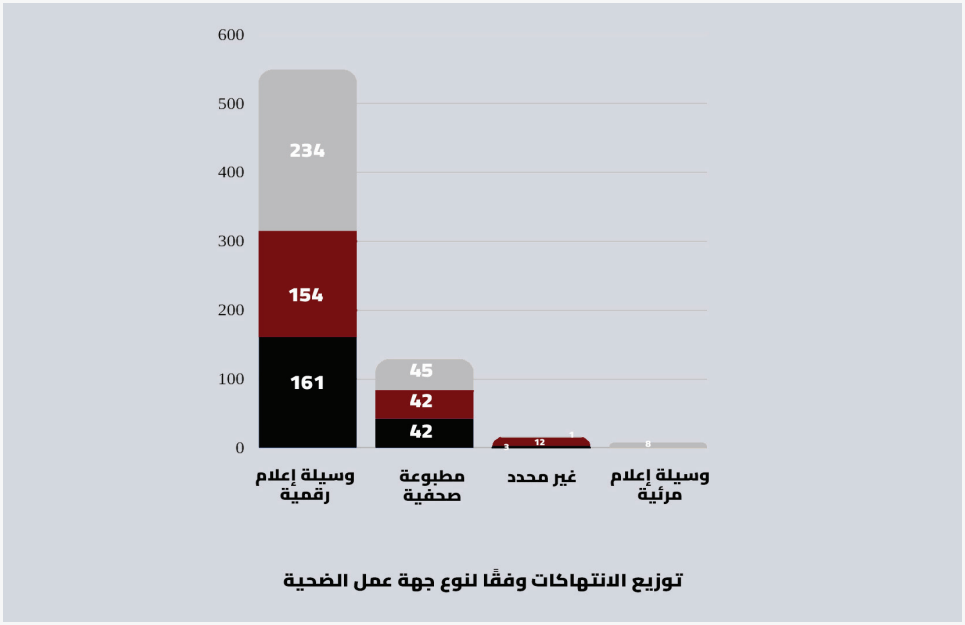

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية

7 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية

وفقًا لملكية جهة الضحية، نجد، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أن عدد 664 انتهاكٍ وقع بحق صحفيين/ات يعملون في وسائل إعلام "محلية خاصة"، يليه عدد 18 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ات يعملون في وسائل إعلام "حكومية"، يليه عدد 16 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ ات لا نعرف ملكية الجهة التي يعملون فيها، أو يعملون بشكل مستقل /فريلانسر، وأخيرًا نجد أن هناك عدد 4 انتهاكات طالت صحفيين/ات يعملون في مؤسسات مملوكة لأجانب.

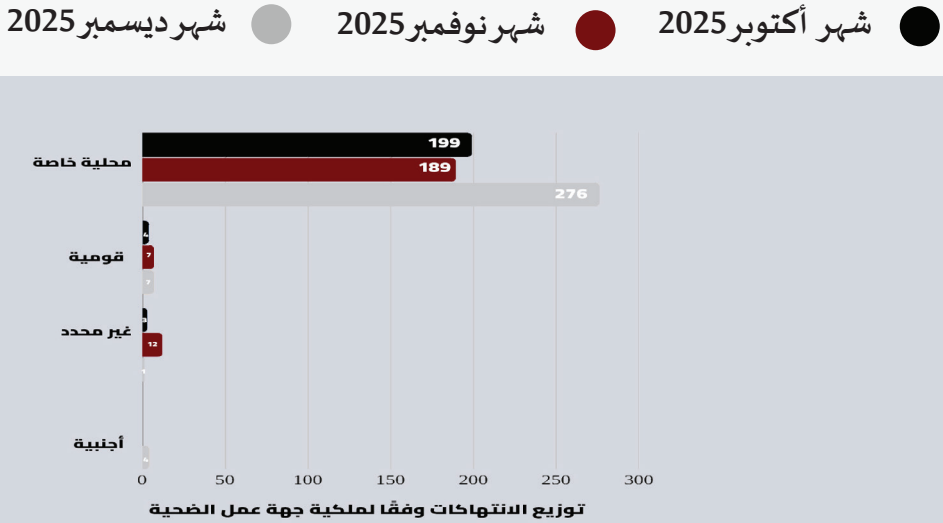

توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية

8 -توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك

آخر الإحصائيات تتعلّق بتوزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك، وفقا لهذا المعيار، نجد أن "المؤسسات الصحفية" نفسها كانت الجهة الأكثر ارتكابًا للانتهاكات بحق صحفيها، بواقع 590 انتهاكٍ، يليها "جهات قضائية"، أرتكب منتسبيها عدد 67 انتهاكًا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، في المستوى الثالث "جهات أمنية" أرتكب منتسبيها عدد 26 انتهاكًا بحق صحفيين /ات وإعلاميين /ات.

في المستوى الرابع نجد أن "جهات حكومية" ارتكبت عدد 11 انتهاكًا، في حين ارتكب "مدنيون" عدد 6 انتهاكات بحق عاملين /ات بالصحافة والإعلام، في المستوى الخامس والأخير يأتي 2 انتهاك ارتكبها منتسبين إلى "مؤسسات رياضية" بحق صحفي.

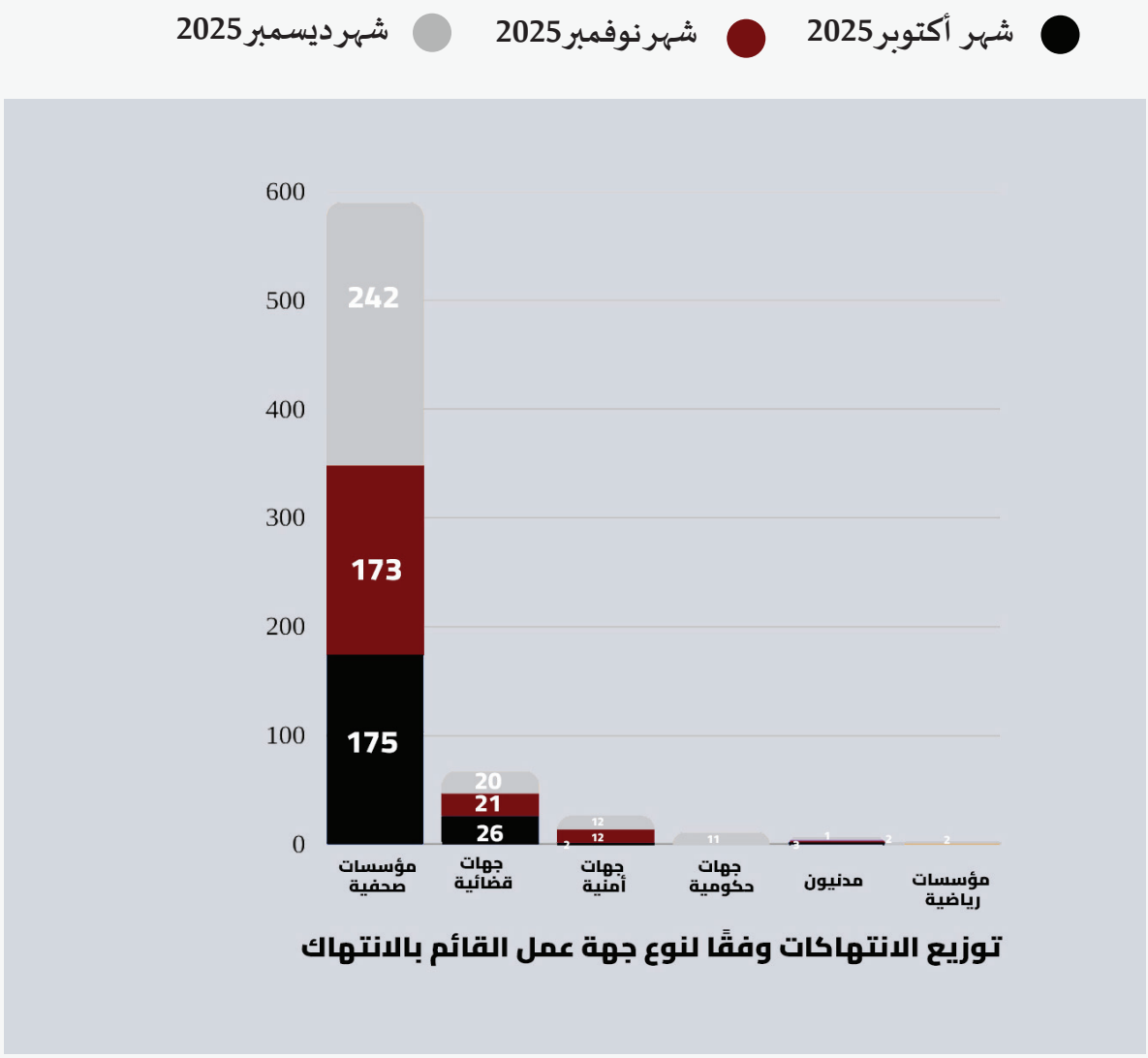

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك

المحور الثاني
مُستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2025

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، هذه الجهات هي؛ أولًا: مؤسسات نقابية (نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين). ثانيًا: مؤسسات رقابية (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

مع تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق معايير 3 كبري؛ المعيار الأول: معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي 5 جهات (نِقابة الصحفيين، نِقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

المعيار الثاني: وفق طبيعة الجهة المصدرة للقرار، حيث تقسيم هذه الصادرات على محورين كبيرين؛ المحور الأول ما يصدر عن الجهات النقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نِقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، والمحور الثاني ما يصدر عن الجهات الرقابية، وتشير إلى (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام).

المعيار الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر وهي: (بيان- إعلان- تهنئة- خطاب- تصريح- خبر- نعي- قرار- بروتوكول- تكريم).

مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثّرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، وبعضها جاء مؤثرًا بالسلب أيضًا على الحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالمجال، في حين يأتي بعضها منظمًا للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

أولًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق اسم الجهة

وفق معيار الجهة، نجد أن نقابة الصحفيين أكثر الجهات نشاطًا، خلال الربع الأخير من العام؛ إذ صدر عنها 123 نشاطٍ، من إجمالي 328 نشاطٍ، أي أن ثلث النشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، قد صدرت عن نقابة الصحفيين منفردة.

أما الهيئة الوطنية للإعلام، تأتي في المركز الثاني من حيث عدد الأنشطة الصادر عنها؛ إذ رصدنا عدد 71 نشاطًا لها خلال الربع الأخير من العام، يليها المجلس الأعلى للإعلام، المؤسسة الحاكمة للنشاط الصحفي والإعلامي في مصر، وقد صدر عنها 68 نشاطًا، ثم نقابة الإعلاميين التي أصدرت 50 نشاطًا، وفي ذيل القائمة تأتي الهيئة الوطنية للصحافة التي صدر عنها 16 نشاطًا خلال الشهور الثلاث.

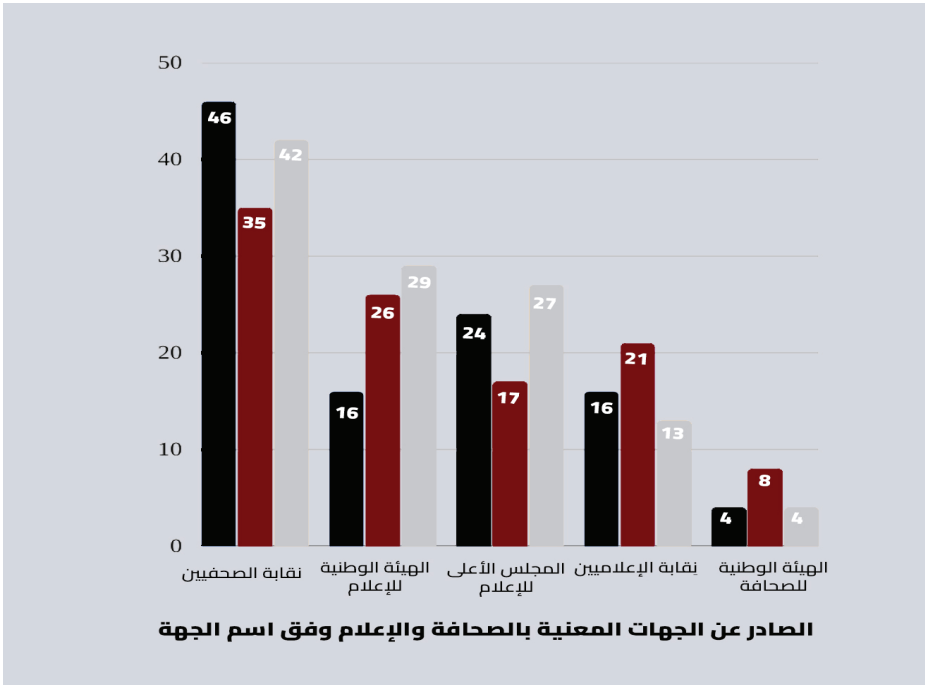

الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق اسم الجهة

ثانيًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة الجهة

كما سبق وأشرنا، فإن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر تصنف إلى شكلين أساسيين؛ الأول: مؤسسات نقابية، والثاني: مؤسسات رقابية، ووفق هذا المعيار، نجد أن الهيئات النقابية، قد صدر عنها خلال الربع الأخير من 2025، عدد 173 نشاطٍ من إجمالي 328 نشاطٍ، في حين صدر عن الجهات الرقابية عدد 155 نشاطٍ، ما يعني أن الجهات النقابية كانت الأعلى نشاطًا مقارنة بالجهات الرقابية.

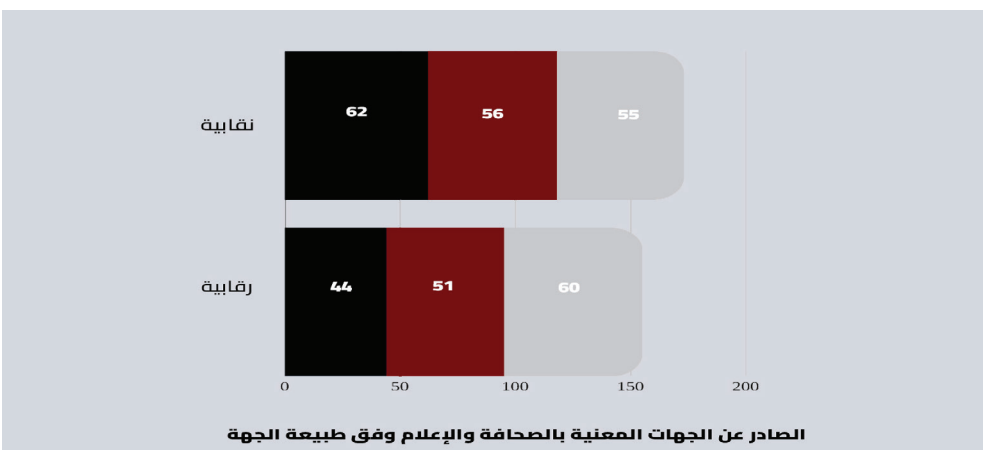

الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة الجهة

ثالثًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى

لو قاربنا النشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من زاوية نوع النشاط نفسه الصادر عن هذه الجهات، نجد أن أكثر ما صدر عنها كانت فئة "الخبر"؛ إذ رصدنا 117 خبرٍ عن أنشطة لهذه الهيئات وتحركات قادتها، يليها فئة "إعلان"؛ إذ صدر عنها عدد 88 إعلانًا عن أنشطة تدريبية أو تعليمية أو تثقيفية أو نقاشية أو خدمية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ثم تأتي فئة "التصريحات"؛ إذ صدر عن قادة ومسؤولي الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، عدد 30 تصريحًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بعدها تأتي فئة "القرار"؛ إذ صدر عن هذه الهيئات 25 قرارًا خلال نفس الفترة، بعدها فئة "النعي"؛ إذ أصدرت هذه الهيئات 15 بيان نعي، كما أصدرت في الفترة نفسها عدد 13 بيان تكريم، كذلك صدر عنها عدد 13 بيان موقف عن قضايا هامة متعلّقة بالشأن الصحفي والإعلامي، أو متعلّقة بغيرها لكن قررت إحدى هذه الجهات التعليق عليها.

كذلك أصدرت هذه المؤسسات عدد 12 بيان تهنئة، ووقعت 8 بروتوكولات تعاون، كما أصدرت عدد 3 خطابات وجهتها إلى جهات حكومية ذات صلة، كما أصدرت عدد 2 أمر استدعاء للتحقيق بحق صحفيين/ات وإعلاميين /ات يتبعون لهم، وأخيرًا صدر عنها شكوى وحيدة، وأصدرت إحداها مدونة سلوك.

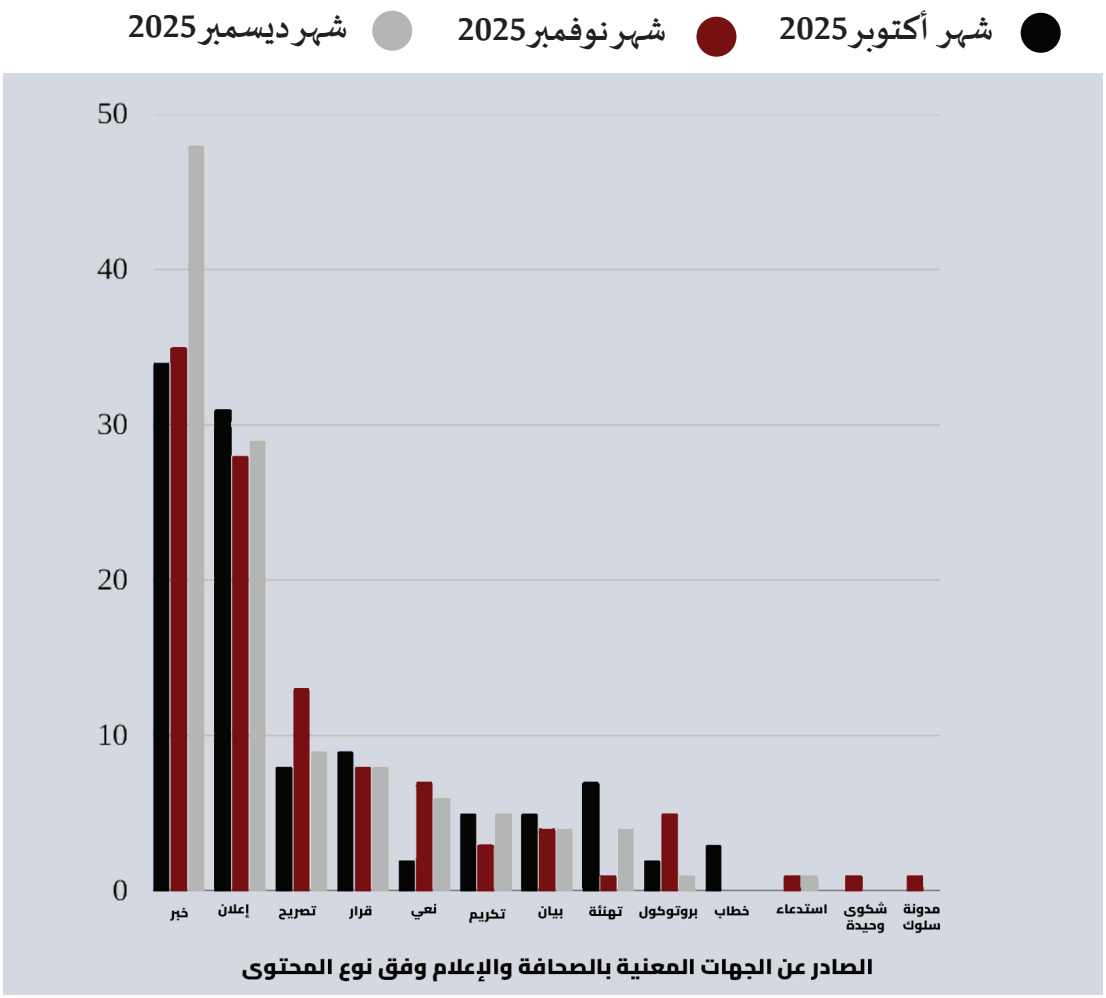

الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى

النشاطات التفصيلية الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2025، نتناول في هذه السطور -إحصائيًا- النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات، مع التذكير بأننا من الناحية المنهجية، نقسّم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين؛ **الأول**: المؤسسات النقابية، **الثاني**: الجهات الرقابية.

أولًا: المؤسسات النقابية

1. نقابة الصحفيين

نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا بين الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها 123 نشاطٍ خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توزعت هذه الأنشطة كالتالي، عدد 66 "إعلان" عن نشاط تثقيفي أو تدريبي أو خدمي تقدمه النقابة، أو إحدى لجانها، يليها صدور عدد 24 "خبر" عن تحرّكات مسؤولي النقابة، وعن نشاطات نظمتها، بعدها من حيث الترتيب، تأتي فئة "بيان"؛ إذ صدر عن النقابة عدد 11 "بيان موقف"، اشتبكت النقابة ولجانها من خلالهم، مع قضايا ذات صلة بالمجتمع الصحفي، أو قضايا عامة قررت النقابة الاشتباك معها.

في الفترة نفسها، صدر عن النقابة عدد 9 "قرار" تتعلّق بعمل النقابة أو بالملف الصحفي، كما أصدرت النقابة عدد 4 "بيانات تكريم"، كما وقّعت عدد 2 بروتوكول تعاون، وصدر عنها عدد 2 "بيان نعي"، وأرسلت عدد 2 خطاب إلى جهات رسمية في قضايا ذات صلة، وأخيرًا صدر عنها برقية "تهنئة" وحيدة، وتصريح وحيد، وأصدرت مدونة سلوك وحيدة.

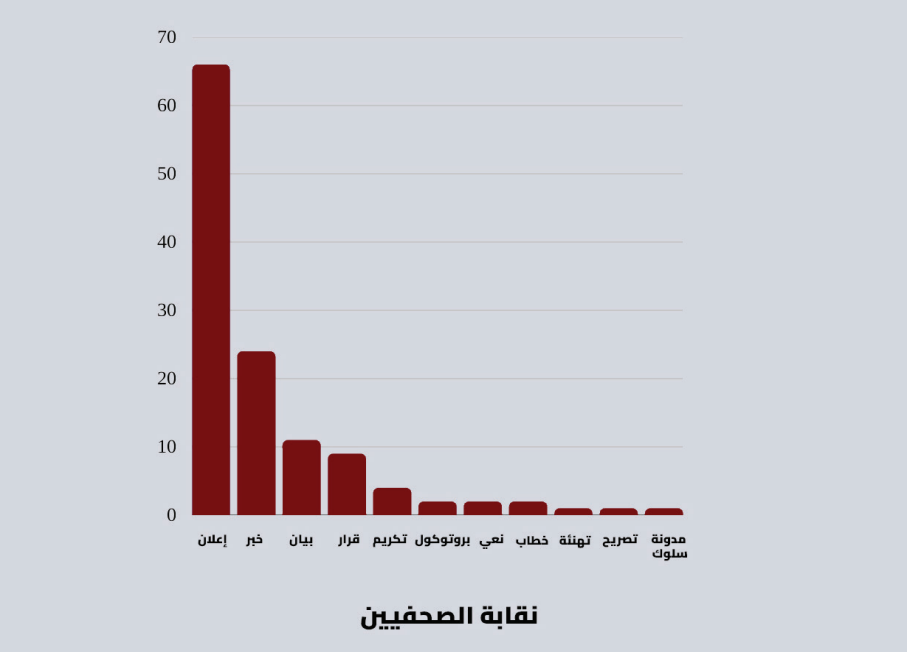

أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين

فيما يتعلّق بالخدمات: وقّعت النقابة بروتوكول تعاون مع «ماني فللوز»، التطبيق الأشهر في مصر لتنظيم الجمعيات الشهرية، يقضي بمنح أعضاء النقابة خصمًا حصريًا بنسبة 25% على الرسوم الإدارية بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد وذلك لمدة شهر كامل اعتبارًا من اليوم وحتى نهاية شهر أكتوبر، على أن تولّت الشركة التواصل مع الأعضاء فور قيامهم/ن بالتقديم للحصول على الخصم.

كذلك وقّعت النقابة بروتوكول تعاون مع تطبيق يداوي (Yodawy) لتوفير خدمة توصيل أدوية الأمراض المزمنة شهريًا لأعضاء النقابة، وجاءت هذه المبادرة في إطار جهود اللجنة لتسهيل حصول الصحفيين/ات على أدوية أمراضهم المزمنة بشكل آمن ومنتظم، خصوصًا لمن يعانون من ضيق الوقت أو صعوبات الوصول إلى الصيدليات أو الحضور للنقابة.

كما أعلنت النقابة عن إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة «دعم علاج الأمراض المزمنة»، لتوفير أدوية خفض الكوليسترول الضار في الدم وعلاج حموضة المعدة وارتجاع المريء مجانًا لأعضاء النقابة وأسرهم/ن، بالتعاون مع كُبرى شركات الأدوية الوطنية.

هذا فضلًا عن التدريبات المهنية التي قدّمتها النقابة خلال الفترة نفسها، والعروض الفنية والثقافية.

ملف الحريات: أعربت النقابة تضامنها الكامل مع صحفيين/ات تعرضوا/ن لمضايقات و انتهاكات بسبب عملهم/ن الصحفي، منهم الزميل الصحفي مهاد الشرقاوي؛ حيث أدانت بشدة الإجراءات التعسفية وغير المبررة التي اتخذتها بحقه هيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

كما أعلنت النقابة أنها تتابع قضية القبض على الصحفية صفاء الكوربيجي، وأرسلت محامي النقابة لحضور التحقيقات معها، وطالبت بالإفراج الفوري والعاجل عنها، مراعاة لوضعها الصحي، والنفسي، وظروفها الإنسانية في محبسها، مع التشديد على رفضها استمرار حبس الزملاء على خلفية قضايا النشر أو الرأي.

كما أعربت النقابة عن تضامنها الكامل مع الصحفي عبده مغربي، وإدانتها للاعتداء المسلّح الذي تعرّض له، من قِبل محسوبين على مرشح برلماني في محافظة قنا.

كذلك أعلنت رفضها للانتهاكات التي تعرّض لها زميلات وزملاء بمحافظة بورسعيد، يومي 23 و25 ديسمبر، بلغت حد الاعتداء الجسدي على الزميلة هبة صبيح، ودفعها من قبل حارس وزيرة التنمية المحلية، بالإضافة لتعرض الزميلات لخدش الحياء والمضايقات أثناء احتفالات بورسعيد بعيدها القومي يوم 23 ديسمبر الماضي، وهن يؤدين عملهن.

ملف الحقوق: كان ملف مرتبات صحفيي البوابة نيوز، أحد أهم القضايا التي أُثيرت خلال الربع الأخير من العام، وقد أعلنت النقابة تضامنها الكامل مع مطالبهم/ن، وقرار الاعتصام للضغط في سبيل تحقيقها، كما تقدّمت بمقترحات لحل الأزمة، وفي الأخير اتخذت قرارات عقابية بحق إدارة البوابة نيوز.

كما وجّهت النقابة خطابات إلى جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بالالتزام الفوري بتطبيق الحد الأدنى للأجور، بقيمة 7 آلاف جنيه على جميع الصحفيين/ات العاملين/ات بهذه المؤسسات، دون أي استثناء، تنفيذًا لقانون العمل الجديد الذي بدأ سريانه مع بداية سبتمبر 2025.

2. نقابة الإعلاميين

صدر عن نقابة الإعلاميين، خلال شهور: "أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر"، عدد 50 نشاط، توّزعت كالتالي: عدد 14 "خبر" عن نشاطات الهيئة وتحركات النقيب، عدد 12 "تصريح" للنقيب أو متعلّق بالنقابة وعملها، كما أصدرت خلال الفترة نفسها عدد 8 برقيات تهنئة، وصدر بحقها 5 فعّاليات تكريم، إما نظمتها النقابة، أو نظمتها مؤسسات للاحتفاء بنقيب الإعلاميين، كما صدر عنها عدد 5 قرارات خلال الفترة نفسها، كما أبرمت عدد 3 بروتوكول تعاون، وصدر عنها عدد 3 فعّاليات ثقافية أو تدريبية أو خدمية قدّمتها، وأخيرًا أصدرت عدد 3 بيانات نعي.

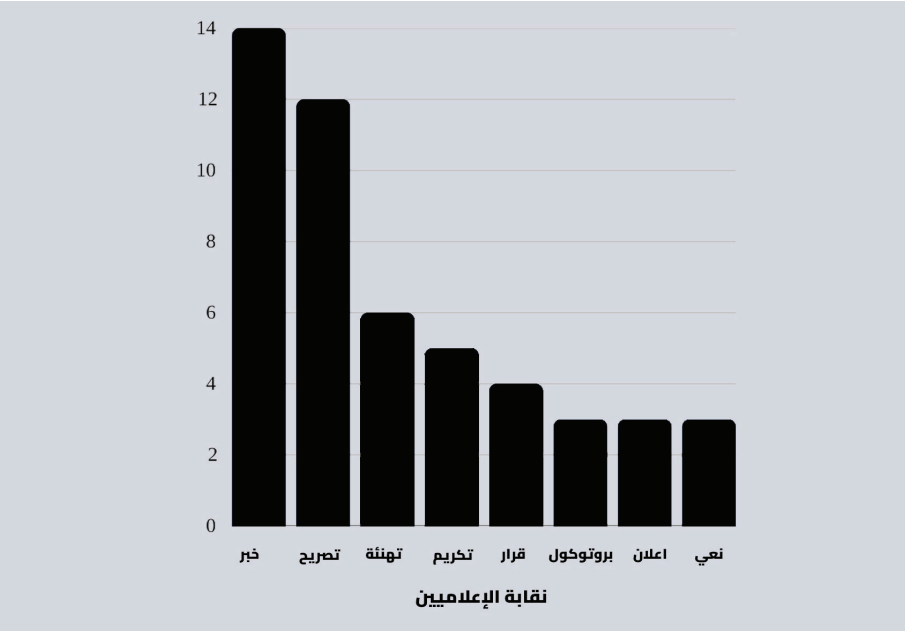

أهم ما صدر عن نقابة الإعلاميين

ملف التطوير والتنظيم: عقدت نقابة الإعلاميين اجتماعًا تشاوريًا ضمن سلسلة اجتماعاتها الخاصة بخطتها الشاملة لتطوير الإعلام المصري، وخرجت بعِدة توصيات مهمة، أبرزها ضرورة تطوير المحتوى الإذاعي والتلفزيوني، من حيث القوالب البرامجية والرسائل الموجهة للمجتمع، وتفعيل الإعلام التفاعلي وتعزيز المشاركة المجتمعية في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وضرورة البحث عن مصادر تمويل مستدامة للإعلام التقليدي، سواءً من خلال الإعلانات والرعايات أو عبر الشراكات مع المؤسسات الرسمية والخاصة والكيانات الكبرى التي تخصص جزءًا من ميزانياتها للدعاية والإعلان والترويج لأنشطتها، وفي السياق ذاته، أعلنت النقابة عن تدشين مركز لقياسات الرأي العام.

ملف الخدمات: أعلنت عن فتح باب التقديم للإعلاميين/ات الراغبين/ات في أداء فريضة الحج لعام 1447 هـ، يوم الخميس 13 نوفمبر حتى الثلاثاء 25 نوفمبر.

ضبط المشهد الإعلامي: توقيع بروتوكول تعاون مع إدارة مهرجان شرم الشيخ الدولي للمسرح الشبابي، بهدف تنظيم التغطية الإعلامية للأحداث الكُبرى داخل جمهورية مصر العربية، سواء كانت فنية أو سياسية أو رياضية. وقد نص البروتوكول بوضوح على أن إدارة المهرجان لن تتعامل مع أي شخص في التغطية الإعلامية إلا إذا كان معتمدًا من نقابة الإعلاميين كعضو، أو حاصل على تصريح مزاولة المهنة وفق نصوص القانون.

وفي ذات السياق أصدرت نقابة الإعلاميين، قرارًا بإلغاء تصريح مزاولة المهنة الصادر لأحد مقدمي البرامج بإحدى الوسائل الإعلامية المرخصة في جمهورية مصر العربية، وجاء القرار بعد أن حصلت النقابة على نسخة رسمية من حكم جنائي نهائي وبات ضد هذا الشخص بتهمة التزوير في محرر رسمي، وهي جريمة من الجرائم المخلة بالشرف.

ثانيًا: المؤسسات الرقابية

1. المجلس الأعلى للإعلام

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هي المؤسسة الأبرز في الجهات الرقابية المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، قد لا تكون الهيئة هي الجهة الأعلى نشاطًا، لكن نشاطاتها ذات تأثيرواسع من جهة، وذات طابع سُلطوي من جهة أخرى.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، صدر عن المجلس 68 نشاطًا، جاءت كالتالي: عدد 45 "خبر" عن نشاطات المجلس وتحرّكات مسؤوليه، وما يتعلّق به من قضايا وملفات.. ما صدر عن المجلس عدد 5 قرارات، وعدد 4 بيانات نعي، وعدد 3 إعلانات عن نشاطات تدريبية أو تثقيفية أو تنظيمية نظمها المجلس، وعدد 3 تصريحات أطلقها مسؤولين للمجلس، ثم عدد 2 برقية تهنئة، وعدد 2 استدعاء للتحقيق بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، وأخيرًا نشاط وحيد عن كل فئة من هذه الفئات: "بروتوكول، تكريم، شكوى، خطاب".

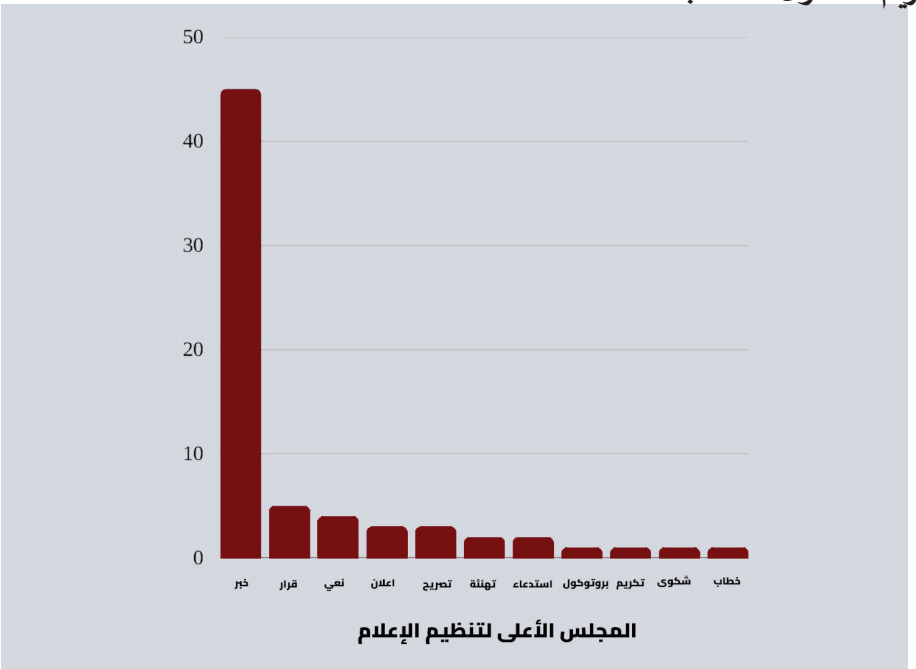

أهم ما صدر عن المجلس

ملف الحريات الإعلامية: قرار لجنة الشكاوى استدعاء الممثل القانوني لموقع "الموقع"، بشأن ما تضمّنته بعض المواد التي تم بثها من مخالفات للضوابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس، وكذلك استدعاء كل من: المسؤول عن إدارة حساب السيدة/ بسمة وهبة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والمسؤول عن إدارة حساب السيدة/ ياسمين الخطيب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والمسؤول عن إدارة حساب الأستاذ/ أبو المعاطي زكي عبر موقع يوتيوب، والممثل القانوني لقناة Ten ، بشأن مخالفات للضوابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس، واستدعاء المسئول عن إدارة حساب الأستاذ/ خالد طلعت، على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بعدها صدر قرار بحفظ الشكوى بعد تنازل نادي الزمالك، عقب اعتذاره.

وقد صدر عن المجلس قرارات بـ "أداء قناة «TEN» الفضائية، مبلغ مالي وقدره 50 ألف جنيه، بسبب ما تضمّنته عدد من حلقات برنامج «البريمو»، الذي يقدمه الأستاذ/ إسلام صادق، من مخالفات، وثانيًا: توجيه إنذار للحسابات الإلكترونية التي تحمل اسم «نجم الجماهير» على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن ما تضمّنته بعض الحلقات المذاعة عبر الحسابات من مخالفة للقانون، وثالثًا: إلزام جميع الوسائل الإعلامية بمنع ظهور كل من الكابتن/ رضا عبدالعال، والأستاذ/ أبو المعاطي زكي، لمدة شهرين اعتبارًا من تاريخه، ورابعًا: مخاطبة نقابة الصحفيين برئاسة الكاتب الصحفي/ خالد البلشي، لإعمال شؤونها بشأن ما تضمنه المحتوى تقديم الأستاذ/ أبو المعاطي زكي، طبقًا للقانون"، وكذلك صدور

قرارات، بـ"منع ظهوربسمة وهبة، لمدة 3 أشهر من تاريخه، مع توجيه الإنذار للحساب المُسمى "بسمة وهبة"، على موقع التواصل الاجتماعي "انستجرام"، ومنع ظهور ياسمين الخطيب، لمدة 3 أشهر من تاريخه، مع توجيه الإنذار للحساب المسمى "ياسمين الخطيب"، على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك".

ملف الشكاوى: تلقّت لجنة الشكاوى، شكوى من الفنانة هالة صدقي، بشأن تضررها مما تضمّنته إحدى حلقات بودكاست بالعربي الذي تقدمة الإعلامية/ سماح السعيد، و اتخذت الإجراءات اللازمة تمهيدًا لعرضها على المجلس لإصدار قراره، وتلقي شكوى من نادي الزمالك للألعاب الرياضية، ضد مجلة النادي الأهلي، بشأن العدد الصادر بتاريخ 30 أكتوبر.

ملف الخدمات: تنظيم ورشة تدريبية حول الأمن السيبراني، للعاملين/ات بالقطاعات المختلفة بالهيئة الوطنية للإعلام، وإطلاق الدورة التدريبية الأساسية رقم (27) للإعلاميين الأفارقة الناطقين بالعربية، والتي تمتد فعالياتها على مدار ثلاثة أسابيع، في الفترة من 28 ديسمبر الجاري حتى 15 يناير 2026، بمشاركة (22) إعلامي من دول جزر القمر وغينيا كوناكري ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا وتشاد.

ملف الحقوق: بحث سبل حل أزمة صحفي "البوابة نيوز"، بمشاركة نقيب الصحفيين، والاتفاق على وضع خارطة طريق واضحة لحل الأزمة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرار العمل داخل الجريدة والموقع الإلكتروني، مع الحفاظ الكامل على حقوق الصحفيين.

2. الهيئة الوطنية للصحافة

الهيئة الوطنية للصحافة هي أقل الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي نشاطًا، ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى طبيعة الدور الذي تضطلع به، وهو إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، لذلك كل نشاطاتها تتعلق بذلك، صرف بدلات ومكافئات نهاية الخدمة للمُحالين على المعاش، الحسابات الختامية للمؤسسات الصحفية القومية.. إلخ.

وقد صدر عن الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد 16 نشاطًا، توزعت كالتالي: عدد 7 "إعلان" عن نشاطات وفعّاليات تنظيمية أو تثقيفية أو خدمية قدّمتها الهيئة، وعدد 3 "قرار" صدرت عنها، ثم عدد 2 تصريح عن مسؤوليها، وأخيرًا نشاط وحيد عن كل فئة من هذه الفئات "إعلان، قرار، تصريح، خبر، بيان، تهنئة، تكريم".

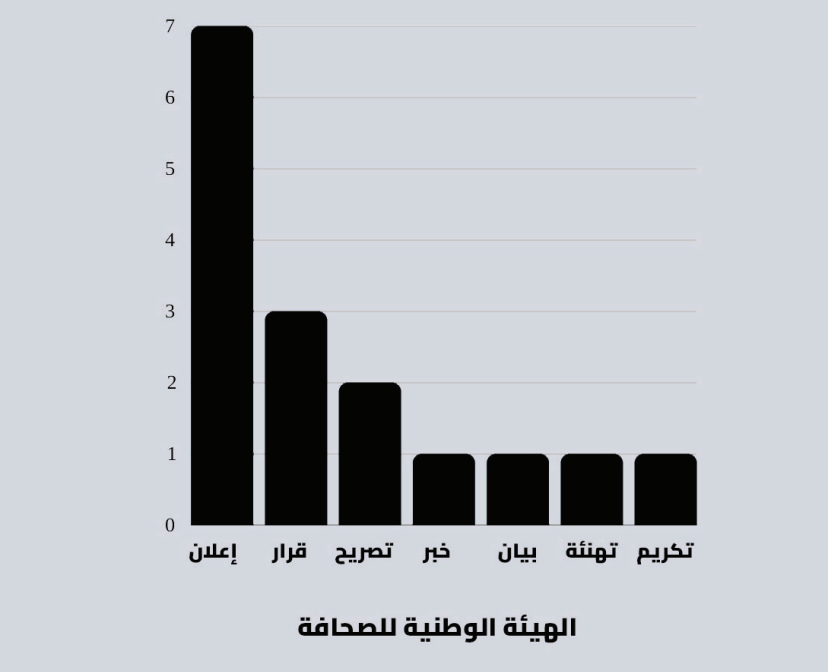

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة

ملف التنظيم والتطوير: الاجتماع مع رئيس الوزراء، بشأن الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية القومية والهيئة الوطنية للإعلام، وتسوية مديونياتها المُستحقة عليها إلى الجهات المختلفة بالدولة، وشهد الاجتماع الإشارة إلى توقيع بروتوكول تعاون -في وقت سابق- بين "الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي" والهيئة الوطنية للصحافة"؛ بهدف وضع آليات سداد المديونيات المستحقة على المؤسسات الصحفية القومية لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

ملف الخدمات: تنظيم دورة في "الترجمة المتخصصة" بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، للصحفيين/ات العاملين/ات في المؤسسات الصحفية القومية، شارك فيها 40 صحفيًا/ة من العاملين/ات في أقسام الترجمة والشئون الخارجية في المؤسسات القومية، واستمرّت 6 أسابيع متتالية، وتستهدف تنمية القدرات المهنية للمشاركين في مجال الترجمة المتخصصة وبالتحديد في مجالات السياسة والاقتصاد والفن والعلوم والرياضة، كما نظمت الهيئة، احتفالية موسّعة، لتسليم جوائز النسخة الأولى من مسابقة التميز الصحفي، والتي حملت اسم الكاتبة الصحفية القديرة "سناء البيسي".

3. الهيئة الوطنية للإعلام

الهيئة الوطنية للإعلام، هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة "ماسبيرو"، وخلال الأشهر الثلاث الماضية صدر عن الهيئة 71 نشاطًا، ويلاحظ بشكل عام ارتفاع في نشاطات الهيئة بعد تولّي الكاتب والإعلامي أحمد المسلماني رئاسة الهيئة، وقد جاءت نشاطات الهيئة كالتالي: عدد 33 "خبر" عن نشاطات الهيئة وتحركات مسؤوليها، ثم عدد 12 "تصريح" لرئيس الهيئة ومسؤوليها، وعدد 9 "إعلان" عن نشاطات تثقيفية أو تدريبية أو تنظيمية قدّمتها الهيئة، وكذلك عدد 6 بيان نعي صدر عن الهيئة، وعدد 4 قرارات هامة صدرت عنها، كما وقّعت خلال هذه الفترة عدد 2 بروتوكول تعاون، وعدد 2 برقية تهنئة، وعدد 2 تكريم، وأخيرًا بيان موقف وحيد.

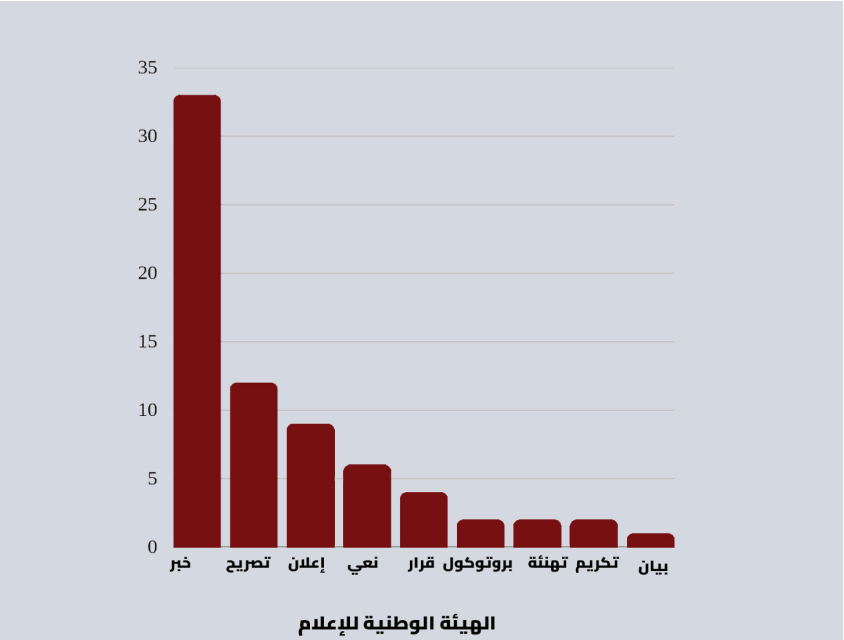

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام

ملف التنظيم والتطوير: انطلاق البث الرسمي لإذاعة المسلسلات من القاهرة (دراما إف إم). كذلك انطلاق أولى حلقات البرنامج الإقتصادي "الإقتصاد 24"، على شاشة التليفزيون المصري، على مدار خمسة أيام أسبوعيًا، ويرصد أهم الأخبار الإقتصادية التي تهم كل فئات المجتمع، و افتتاح ستوديو ماسبيرو النهري، وتشكيل 7 فرق عمل عابرة للقنوات والقطاعات؛ بهدف تطوير المحتوى وتعزيز الرسالة الإعلامية ، وتشمل فرق العمل السبع (فريق الإعلام السياسي، والإعلام الاقتصادي، والإعلام العلمي، والإعلام الثقافي، والإعلام الاجتماعي، والإعلام الديني، والإعلام الرياضي)، ويمكن الانضمام لأكثر من فريق، وصدور قرار بترقية عدد كبير من الموظفين/ات، في ثاني أكبر حركة ترقيات منذ تشكيل مجلس إدارة الهيئة الجديد برئاسة "المسلمان"؛ حيث بلغ عدد الموظفين 923 موظفًا.

ضبط المشهد الإعلامي: استمرار سياسة الهيئة بشأن حظر استضافة العر افين/ات والمنجمين/ات في جميع إذاعات وقنوات الهيئة، وكذلك موقع الهيئة ومجلة الإذاعة والتليفزيون،كذلك الإعلان عن دعم قرار الشركة المتحدة، بحظر تناول الفعّاليات أو الأحداث أو القضايا التي تخص "البلوجرزوالتيك توكرز"، بجميع الوسائط الخاصة بالهيئة، من قنوات وإذاعات ومجلة الإذاعة والتلفزيون والموقع الإلكتروني للهيئة.

ملف الخدمات: توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة الوطنية للإعلام والأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستر اتيجية؛ بهدف تعزيز أواصر التعاون بين الطرفين في العديد من الموضوعات.

المحور الثالث
أبرز الأحداث خلال الربع الرابع من عام 2025

نتناول في هذا الجزء أهم التطوّرات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي هذا النطاق نتناول هنا، قضية الحد الأدنى للأجور وما ارتبط بها من تطوّرات شهدها المجتمع الصحفي، خلال الشهور الثلاث الأخيرة من 2025.

أزمة الأجور في الصحافة المصرية

تعاني غالبية المؤسسات الصحفية من أزمة أجور طاحنة؛ إذ تقل معدلات الأجور بصورة جذرية عن الحد الأدنى للأجور الذي أعلنته الحكومة، وهو ما يخلق مشاكل جمة للصحفيين/ات، من جهة يحتاج الصحفي/ة للعمل في أكثر من مكان للوفاء باحتياجاته، ومن جهة أخرى تتراجع جودة المادة الصحفية التي يكتبها، نتيجة اللهاث المستمر وراء لقمة العيش، وعدم وجود الوقت الكافي لتجويد المادة المكتوبة، أو الطاقة التي تسمح لذلك، ومع مرور الوقت تضمر مهاراتهم/ن وتتراجع جودة إنتاجهم/ن.

من ناحية أخرى، تتعامل المؤسسات الصحفية بكل تعنّت وقسوة مع الصحفيين/ات، من جهة لا تلتزم بكتابة عقود عمل تضمن حقوق الطرفين، ومن جهة أخرى تدفع أجور شديدة التدني، مُستفيدة من حاجة الصحفي/ة إلى أية فرصة عمل، مهما كانت شروطها مجحفة، في ظل ظروف لا ترحم.

لكن لا ننسى في الوقت ذاته أن سوق الصحافة في مصر، يعاني من أزمات اقتصادية في ظل تراجع الطلب، وكثرة المعروض، وهو ما يُلقي بظلاله على المؤسسات نفسها التي تراجع مردوداتها الاقتصادية، من ثم قللت بدورها مرتبات الصحفيين/ات.

ستعرض في هذه السطور جانب من الصورة، ومشاهد للمعاناة التي يعيشها طيف واسع من الصحفيين/ات المصريين/ات.

(1)
حالة البوابة نيوز

1-بدء الأزمة

في 9 نوفمبر 2025، قررت مجموعة من صحفيين البوابة، يتجاوز عددهم الـ 70 صحفيًا، تقديم مذكرة إلى نقابة الصحفيين، وتقديم شكوى إلى مكتب العمل، بخصوص مرتباتهم/ن المتدنية والهزيلة بما لا يقارن بالحد الأدنى للأجور الذي أعلنته الحكومة، وهذه الخطوة -بحسب المتحدث باسم المجموعة الذي تواصل معه المرصد- جاءت بعد مطالبات كثيرة للإدارة، فردية وجماعية، برفع أجورهم، لكن الإدارة تجاهلتها، ولم ترد أو تتفاعل مع أية محاولة للتواصل من طرف الصحفيين/ات.

وكان قد تقدّمت المجموعة في وقت سابق، بشكاوى إلى مكتب العمل، والمجلس القومي للأجور، ورئاسة الوزراء، بخصوص تدني الأجور في البوابة نيوز، مما أسفر عن زيارة فريق التفتيش التابع لمكتب العمل، الذي استمع إلى شكواهم/ن وتفاصيل الأزمة، تستمر الإدارة في التمسّك بحجة "التعثر المالي" أمام الجهات الرسمية، وهي الحجة نفسها التي استخدمها المستشار القانوني والممثّل عن الجريدة في مذكرته الرسمية لنقابة الصحفيين.

كما أفاد المتحدث باسم المجموعة أن معظم العاملين/ات بالبوابة، وعددهم/ن 200 صحفي/ة تقريبًا، قضى ما بين 10 - 12 عامًا بين جدران هذه المؤسسة، وبالرغم من ذلك، فإن غالبية هؤلاء يتقاضون أجرًا يتراوح بين 2000 و2200 جنيهٍ، فيما يتقاضى البعض، الذي لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة مبلغ 3000 آلاف جنيهٍ فقط، هذه المرتبات المحدودة، التي تتراوح بين 2000 و3000 جنيهٍ، يتقاضاها الصحفيون/ات رغم عملهم/ن بالمؤسسة لمدة خمسة أيام أسبوعيًا، منها ثلاثة أيام في مقر العمل ويومان من المنزل، كذلك شدد في حديثه للمرصد، في 13 نوفمبر 2025، أنهم/ن قرروا تنظيم اعتصام خلال وقت قريب، في حال استمرّ تجاهل الإدارة لمطالبهم/ن، وأنهم لن يتراجعوا عن خطواتهم التصعيدية المشروعة حتى استرداد حقوقهم/ن.

جنيهٍ، فيما يتقاضى البعض، الذي لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة مبلغ 3000 آلاف جنيهٍ فقط، هذه المرتبات المحدودة، التي تتراوح بين 2000 و3000 جنيهٍ، يتقاضاها الصحفيون/ات رغم عملهم/ن بالمؤسسة لمدة خمسة أيام أسبوعيًا، منها ثلاثة أيام في مقر العمل ويومان من المنزل، كذلك شدد في حديثه للمرصد، في 13 نوفمبر 2025، أنهم/ن قرروا تنظيم اعتصام خلال وقت قريب، في حال استمرّ تجاهل الإدارة لمطالبهم/ن، وأنهم لن يتراجعوا عن خطواتهم التصعيدية المشروعة حتى استرداد حقوقهم/ن.

2-الدخول في اعتصام مفتوح

في 17 نوفمبر 2025، بدء صحفيو البوابة نيوز في اعتصام مفتوح، في مقر الصحيفة، بعد رفض الإدارة الاستجابة لمطالبهم/ات بتحسين الأجور، حتى بعد توسط النقابة بين الصحفيين وإدارة الصحيفة، وقد شارك في الاعتصام مسؤولين/ات من مجلس نقابة الصحفيين: محمود كامل، إيمان عوف، حسين الزناتي، محمد السيد الشاذلي، عبد الرؤوف خليفة، وعلى رأسهم/ن نقيب الصحفيين، خالد البلشي، الذي أعلن تأييده لمطالبهم/ن.

3-مبادرة النقابة

في 29 نوفمبر 2025، تقدمت نقابة الصحفيين بثلاث مقترحات لحلحلة الأزمة؛ المقترح الأول: أن تعلن المؤسسة الالتزام بالحد الأدنى للأجور، على أن يلتزم الزملاء -وفق هذا المقترح- بالعمل 8 ساعات لمدة 5 أيام أسبوعيًا طبقًا لمواعيد الشفتات المعلنة، أو المحددة من قبل الإدارة، مع الالتزام بعدم العمل لدى جهة أخرى خارج "البوابة نيوز"، وفي حال ثبوت مخالفة ذلك يتم تطبيق نصوص القانون، وكذلك الالتزام بقواعد العمل الخاصة بالحضور والانصراف، وبلائحة الجزاءات، التي سيتم اعتمادها للخصم مقابل التأخّر، أو الغياب طبقًا لنصوص القانون.

المقترح الثاني: أن يظلّ راتب الصحفي كما هو، طبقًا لآخر أجر، على أن يعمل ليوم واحد فقط من مقر الجريدة.

المقترح الثالث: أن تصيغ الصحيفة مقترح ثالث يكون بين نظام الحد الأدنى للأجور والنظام المعمول به، بالاتفاق مع النقابة، بما يحقق مصالح العمل، على أن يكون الأجر الحالي حدًا أدنى لأي اتفاق.

المقترح الرابع: فتح الباب للإجازات بدون مرتب، أو تسوية الأوضاع لمَن يرغب، وإلا التزم الصحفي بالاختيار بين الأنظمة المقترحة، ولا يحق للزميل الذي اختار العمل بالنظام الحالي، أو نظام الحد الأدنى للأجور تغيير وضعه خلال فترة تجريبية تمتد لثلاثة أشهر، أو مدة يتم الاتفاق عليها.

4-تعنّت الإدارة

لم تقدّم الإدارة أية مقترحات جادة، عدا قرارها تعديل نظام العمل ليصبح يومان في المؤسسة وثلاثة أيام عن بُعد، مع بقاء المرتبات دون أي تعديل أو وعود بالتعديل، بدعوى أن الصحيفة تعاني من ضعف المردودات المالية، وأنها عاجزة عن الوفاء بمطالب الصحفيين. في الوقت نفسه طرحت فكرة تصفية الصحيفة للوفاء بالديون، وللانتهاء من الصخب الذي يثيره الصحفيون/ات، في تجاهل تام لعدالة المطالب المقدمة.

قد يكون التعثر المالي و اقع فعلي تعيشه البو ابة نيوز، لكن ما زاد موقف الإدارة صعوبة، أنها تعاملت بتعنّت مع الإجراءات التصعيدية للصحفيين/ات، رغم قانونيتها؛ إذ حُجبت رو اتب المعتصمين/ات رغم استمرارهم/ن في العمل وتسليم التكليفات المطلوبة منهم/، ليس هذا فقط، إنما قامت بقطع خدمة الإنترنت عن مكان الاعتصام لمنعهم/ن من مواصلة عملهم/ن، للضغط عليهم/ن ودفعهم/ن لفك الاعتصام، رغم سلمية تحركاتهم ومشروعية مطالبهم/ن.

(2)
حالة صحيفة الفجر

رغم الزخم الشديد الذي أثارته مطالب صحفيي/ات البوابة نيوز بالحد الأدنى للأجور، وما كشفت عنه من أوضاع متردية يعيشها صحفيي/ات المؤسسة، إلا أن البوابة ليست استثناءً، إنما جزء من مشهد اقتصادي صعب يعيشه معظم العاملين بحقل الصحافة في مصر.

في 16 أكتوبر 2025، قررت إدارة صحيفة الفجر حجب العدد الأسبوعي من جريدة الفجر الورقية، وبالتواصل مع صحفي هناك، أفاد أن هذه هي المرة الثالثة التي يحتجب فيها العدد الورقي للفجر، المرة الأولى استمرّ الحجب مدة 5 أسابيع، والمرة الثانية احتجب مدة 3 أسابيع، مشيرًا -في حينه- إلى أن من غير المعلوم إن كان احتجاب العدد سيستمر لأسابيع قادمة أم لا.

احتجاب جريدة الفجر الورقية، ليس الوجه الوحيد للأزمة التي تعيشها المؤسسة، وتلقي بظلال قاتمة على صحفييها؛ إذ الوجه الأشد قسوة للأزمة، أن الصحفيين/ات العاملين بالفجر، سواءً النسخة الورقية أو الموقع الإلكتروني، لم يحصلوا على مستحقاتهم/ن المالية منذ شهر يونيو 2025، رغم استمرارهم/ن في أداء مهامهم/ن المهنية، وبالرغم من تدني قيمة الرواتب في الأساس، التي تقل عن الحد الأدنى للأجور المقرر قانونًا، علمًا بأن عدد العاملين/ات بالنسخة الورقية من صحفيين/ات، وفني تنفيذ، وإخراج نحو 50 صحفيًا/ة.

وفي مواجهة هذا الوضع، وتجاهل الإدارة لمعاناتهم/ن، وصمتها التام عما يحدث، فقد لجأ الصحفيين/ات بالمؤسسة إلى نقابة الصحفيين، التي أفادت بأنها تجري اتصالات مع الجهات المعنية، وفي مقدمتها الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، التي استحوذت على أسهم الجريدة في نهاية العام الماضي، وذلك للاستفسار عن مصير الصحيفة والعاملين/ات بها، كما أعرب الصحفيين/ات عن اعتزامهم/ن التقدم بشكوى رسمية إلى وزارة العمل، في حال استمر الوضع القائم.

ولأن المصائب لا تأتي فرادى، فإن عددًا من صحفيي/ات الجريدة مهددون/ات، مع بداية العام المقبل، بإلغاء اعتماداتهم/ن لدى الوزارات والجهات الرسمية، نتيجة توقف الإصدار الورقي وعدم انتظام العمل بالمقر، الأمر الذي يحول دون استخراج خطابات اعتماد جديدة موقعة من رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة، ما يترتب عليه أيضًا تعذر استخراج تصاريح السفر، ومفردات المرتب، واعتماد أوراق رسمية، من بينها استمارات تجديد بطاقة الهوية المهنية، في ظل غياب مسؤول للموارد البشرية، و افتقار الإدارة إلى تنظيم إداري واضح لشؤون العاملين/ات، وفق توصيف المصدر.

يلتهم الأوضاع الاقتصادية الصعبة أية فرصة لوجود مؤسسات صحفية مستقرة، تبني علاقة عادلة مع صحفييها/اتها، نذكرهنا أن مؤسسة الفجر للصحافة والطباعة والنشر، الصادر عنها العدد الورقي لجريدة «الفجر»، والموقع الإلكتروني التابع لها، كانت قد تعرّضت لأزمة مالية في أكتوبر 2024، في أعقاب تلك الأزمة، استحوذت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية على أسهم الجريدة، ووفقًا لما أُعلن حينها، تضمّن الاتفاق الإبقاء على الكاتب الصحفي عادل حمودة رئيسًا لمجلس التحرير، وتنازله ورجل الأعمال نصيف قزمان، رئيس مجلس الإدارة، عن حصتيهما لصالح الشركة المتحدة، ما خلق ملمح آخر للأزمة التي يعيشها الصحفيين/ات بالفجر؛ إذ لم يعودوا يعرفون أي إدارة يفترض أن يخاطبوا للمطالبة بحل مشكلاتهم/ن، الإدارة القديمة، أم الشركة المتحدة.

(3)
حالة صحيفة العمال

تمثّل جريدة العمال، الصادرة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، حالة أخرى، ظهر جانب من معاناة صحفييها/اتها خلال الربع الأخير من عام 2025، إذ تقدّم صحفيون/ات في الجريدة، في 7 ديسمبر 2025، بشكوى إلى مجلس الوزراء، ووزارة العمل، ونقابة الصحفيين، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور عليهم، وقد كشفت الشكوى، المُوقعة من 23 صحفيًا/ة بالجريدة، أن أجورهم هزيلة ولا تتناسب مع الحد الأدنى للأجور الذي نص عليه قرار المجلس القومي للأجور، بزيادة الحد الأدنى للعاملين بالقطاع الخاص إلى 7000 جنيه، لافتين إلى أن الاتحاد "تلاعب بالأجور"، ولم يلتزم بالقرارات المتعلقة بالحد الأدنى، شاملًا التدرّج والتسويات المالية، مما أدى إلى ظلم العديد من الموظفين/ات، خاصةً ذوي/ات الخبرة، مشددين على ضرورة تطبيق الحد الأدنى للأجور بالتدرّج.

كما طالبت الشكوى بضرورة أن يتم تطبيق الحد الأدنى للأجور، على صحفيي/ات الجريدة، اعتبارًا من 1 مارس 2025، و إقرار قيمة العلاوة الدورية للعاملين بالقطاع الخاص بحد أدنى 3% من أجر الاشتراك التأميني، وبما لا يقل عن 250 جنيهٍ شهريًا.

وشددت على أن عدم التزام اتحاد العمال بتطبيق هذا القرار على نفسه، يُعد مخالفة صريحة لنصوص قانون العمل، وللمادة الخاصة بالجزاءات القانونية، ويعد سابقة غير مقبولة، تفقده دورة النقابي في حماية حقوق العمال، وعليه طالب الصحفيون/ات وزارة العمل بالتدخّل العاجل لإلزام الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، بتنفيذ قرار المجلس القومي للأجور بتطبيق الحد الأدنى للأجور، شاملًا التدرّج، والذي شارك في إصداره على جميع العاملين بالاتحاد.، واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا لقانون العمل، لضمان التزام الاتحاد بالتنفيذ، وعدم تكرار المخالفات.

والمفارقة التي أشارت إليها الشكوى، أن اتحاد العمال هو من طالب بتطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادته بصفة دورية، من منطلق مسؤوليته النقابية، لذلك و"من باب أولى فهو ملزم بتطبيقه على العاملين لديه"، كما أن الاتحاد بصفته عضوا في المجلس القومي للأجور، الذي أصدر القرار بالإجماع وبشكل مُلزم لجميع مؤسسات القطاع الخاص دون استثناء، كما أعلن وزير العمل، فوجب عليه أن يبدأ بنفسه.

الخاتمة

يبدو أن أزمة أجور الصحفيين/ات مستمرّة، دون أفق للحل، على الأقل في المدى المنظور، من جرّاء تعنّت المؤسسات الصحفية من جهة، ونتيجة قسوة سوق العمل الصحفي، وتراجع حجم انتشاره، وضعف الطلب عليه، وتواضع مردوده الاقتصادي من جهة أخرى، ومع ضعف الأدوات التي تملكها نقابة الصحفيين للتأثير في المشهد.

التوصيات

بالنظر فيما تم استعراضه خلال التقرير يمكن أن نخلص إلى عدد من التوصيات، هي:

1.تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، عبر الضغط على المشرّعين لتعديل القوانين، بما يضمن حماية فعّالة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر، الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا، كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس، كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية، بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في هذا السياق- محاكمة عادلة، عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية، وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلّق بالنشر.

3. أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دور أكبر في حماية الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من الانتهاكات التي يتعرّضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي، وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

4. ضرورة التفكير في جملة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تسهم في تقليل حالات "منع التغطية"، وإيجاد صيغة تواصل وتعاون بين الصحفيين/ات والمؤسسات الحكومية، بشكل يضمن حقوق الصحفيين/ات في التغطية والحصول على المعلومات اللازمة.

5.إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين/ات فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية، مع تبني سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.

6.إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات، أو حدوث سوء تفاهم.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام

Egyptian Observatory for Journalism and Media

www.eojm.org

info@eojm.org

01557774094

EOJM

EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM